الأمم المتحدة

A/HRC/45/14

الجمعية العامة

Distr.: General
9 July 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن: ثغرة البيانات

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان

موجز

يُقدَّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس 12/42 المتعلق بحقوق الإنسان الواجبة لكبار السن.

وتبحث الخبيرة المستقلة في التقرير أهمية البيانات في إعمال حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن باعتبارها شرطا مسبقاً لاتخاذ قرارات وإجراءات معيارية مستنيرة وقائمة على الأدلة. وتحلل الخبيرة المستقلة، على وجه الخصوص، الثغرة الحالية في البيانات المتعلقة بكبار السن وأسبابها وتأثيرها على تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، فضلاً عن الآفاق والمخاطر المرتبطة بثورة البيانات في هذا السياق. ويتضمن التقرير أيضاً نبذة عن أنشطة الخبيرة المستقلة وسلفها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

GE.20-09220(A)

2009220

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – أنشطة الخبيرة المستقلة 3

ثالثاً – البيانات الممثِّلة والهادفة بشأن كبار السن 7

ألف – أهمية البيانات 7

باء – معضلة ثغرة البيانات 8

جيم – ثورة البيانات 12

دال – نبذة عن الإطار القانوني والسياساتي وأحدث المبادرات 13

هاء – تأثير ثغرة البيانات 16

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات 21

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس 12/42 المتعلق بحقوق الإنسان الواجبة لكبار السن. وفي هذا التقرير، تبحث الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان أهمية البيانات من منظور إعمال حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن، باعتبارها شرطاً مسبقاً لازماً لاتخاذ قرارات وإجراءات معيارية مستنيرة ومستندة إلى الأدلة. وتتناول الخبيرة المستقلة بالتحليل، على وجه الخصوص، موضوع الثغرة الحالية في البيانات المتعلقة بكبار السن وأسبابها وتأثيرها على تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، فضلاً عن الآفاق والمخاطر المرتبطة بثورة البيانات في هذا السياق[1]. ويتضمن التقرير أيضاً نبذة عن أنشطة الخبيرة المستقلة وسلفها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

2- وتولت الخبيرة المستقلة، كلوديا ماهلر، ولايتها في 1 أيار/مايو 2020. وتعرب الخبيرة عن امتنانها العميق لسلفها روزاكورنفيلد – ماتي على العمل الرائد الذي اضطلعت به وعلى ما قدّمته من مساهمة وأدلت به من تحليل موضوعي استُفيد منهما في إعداد هذا التقرير.

ثانياً- أنشطة الخبيرة المستقلة

3- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت الخبيرة المستقلة السابقة، روزاكورنفيلد – ماتي، الصين في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر A/HRC/45/14/Add.1)، ونيوزيلندا في الفترة من 2 إلى 12 آذار/مارس 2020 (انظر A/HRC/45/14/Add.2). وأعربت السيدة كورنفيلد – ماتي عن تقديرها لحكومتي هذين البلدين على تعاونهما معها قبل زيارتيها هاتين وأثناءهما وبعدهما وعلى ما اتسم به الحوار معهما من طابع مثمر وبنّاء.

4- وعلى هامش الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، عقدت الخبيرة المستقلة في 13 أيلول/سبتمبر 2019 حلقة نقاش تشاركية مع ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، تحت عنوان "الثغرات السياقية والضرورة الحتمية لتمتع كبار السن بحقوق الإنسان في حالات الطوارئ الإنسانية وخارجها". ونُظم هذا النشاط بالتعاون مع ممثلين عن الأرجنتين، وشيلي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، وبدعم من مجموعة أصدقاء حقوق الإنسان لكبار السن[2]. وأتاحت الحلقة إجراء حوار متعمق بشأن النتائج التي خلص إليها تقرير الخبيرة المستقلة عن حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن في حالات الطوارئ (A/HRC/42/43)، الذي أكدت فيه الخبيرة المستقلة على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج قائم على

(1) انظر: www.undatarevolution.org/data-revolution/#nav-mobile. وقد أعربَ عن الحاجة إلى "ثورة بيانات" لأول مرة فريقُ الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي – مون، لتقديم المشورة بشأن جدول أعمال التنمية العالمية بعد الأهداف الإنمائية للألفية. وكان تقرير فرق الشخصيات البارزة موجزاً جداً، مما يترك مجالاً كبيراً جداً للتفسير: "سيساعد تحسين البيانات والإحصاءات الحكومات على تتبع التقدم المحرز والتأكد من أن قراراتها تستند إلى الأدلة؛ ومن شأن ذلك أن يعزز المساءلة. ولا يقتصر الأمر فقط على الحكومات. بل ينبغي إشراك الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص". وعلاوة على ذلك، "من شأن ثورة حقيقية في مجال البيانات أن تستفيد من مصادر البيانات القائمة والجديدة لدمج الإحصاءات إدماجاً كاملاً في عملية صنع القرار، وتعزيز النفاذ المفتوح إلى البيانات واستخدامها، وكفالة زيادة دعم النظم الإحصائية". *شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة: تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015*، الصفحة 23 وما يليها.

(2) تُعرف على نطاق واسع بصورة غير رسمية بـ GoF-HROP.

حقوق الإنسان إزاء مسألة الشيخوخة. وأشارت إلى أن ذلك يتطلب اتخاذ تدابير فعالة حيال التمييز ضد المسنين وإعادة صياغة المفاهيم التي تحكم طريقة تعامل المجتمعات مع كبار السن. ومن الضروري في هذا الصدد تصويرُ كبار السن على أنهم مساهمون نشطون في المجتمع وأنهم ليسوا مجرد متلقين خاملين للرعاية والمساعدة أو عبئاً وشيكاً على نظم الرعاية الاجتماعية. وتبادل المشاركون أيضاً الآراء بشأن الإنجازات التي تحققت منذ إنشاء الولاية في عام 2013، وكذلك بشأن التحديات المشتركة. وفي هذا السياق، أكّدت الخبيرة المستقلة من جديد أهمية الحفاظ على الالتزام الأقاليمي الرامي إلى تجاوز ما تبقى من اختلافات في وجهات النظر بشأن كيفية تعزيز حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن.

5- وفي 24 أيلول/سبتمبر 2019، تولت الخبيرة المستقلة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، عقد حلقة نقاش بشأن المسنين الذين يعيشون حالات تشريد قسري. واستُند في النقاش إلى التقرير السنوي للخبيرة المستقلة عن أوضاع المسنين في حالات الطوارئ (A/HRC/42/43)، الذي أبرز العقبات المحددة التي تعترض تمتع كبار السن بحقوق الإنسان في هذه السياقات. واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن كبار السن يواجهون في حالات التشريد القسري، سواء كانت بسبب النزاعات أو بسبب المناخ، خطراً مستفحلاً ناجماً عن التعرض للعنف والاستغلال والإساءة، وهو أمر يتفاقم في ظل العقبات الإضافية التي تحول دون وصولهم إلى المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. وشدد المشاركون في النقاش على أن اللاجئين والمشردين المسنين، على الرغم من تأثرهم بدرجة غير متناسبة، لديهم قدرة كبيرة على المساهمة فيما يُطرح من تدابير وحلول، لا سيما عندما يقترن ذلك بتكريس حقهم في المشاركة.

6- وعملاً بقرار الجمعية العامة 144/72، خاطبت الخبيرة المستقلة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الجمعية العامة وأجرت معها تحاوراً في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بـ "التنمية الاجتماعية". ورحبت في هذه المناسبة بالفرصة الثمينة التي أتيحت لها لمخاطبة اللجنة الثالثة في اليوم الدولي لكبار السن، لا سيما بالنظر إلى مسألة تغييب كبار السن، سواء من الناحية المجازية أو من منظور وضع السياسات. وركزت الخبيرة المستقلة في العرض الذي قدمته على أوضاع كبار السن في حالات الطوارئ، وهو موضوع اعتبرت أنه يكتسي أهمية بالغة في أي خطوة ترمي إلى سد ثغرات الحماية بصورة فعالة. وأطلعت الخبيرة المستقلة الجمعية العامة على الاستنتاجات الرئيسية التي خلُصت إليها وقدّمت توصيّات ترمي إلى مساعدة الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في وضع وتنفيذ أُطر مناسبة وفعالة تكفل تعزيز حقوق كبار السن وحمايتها.

7- ووجهت الخبيرة المستقلة، في بيانها بمناسبة اليوم الدولي الثلاثين لكبار السن، في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، نداء إلى الجميع يحث على مناصرة حقوق المسنين. وشددت على أن فئة كبار السن – بخلاف فئات النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين أو اللاجئين – لا تمتع بحماية يكفلها صك عالمي محدد من صكوك حقوق الإنسان، وأشارت إلى أن عدم وجود صك قانوني مكرس لكبار السن قد يفسِّر أيضاً عدم الاهتمام بموضوع الإشكالات المحددة المتعلقة بكبار السن من الرجال والنساء في السياق السياساتي العالمي، بما في ذلك في أهداف التنمية المستدامة التي وجهت أعمال الأمم المتحدة على أرض الواقع. وشدّدت على أنه من الأهمية بمكان في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الاستناد إلى الإطار الدولي لحقوق الإنسان لضمان أن تكون المكتسبات التي تتحقق بمرور الزمن شاملة للجميع ومستدامة.

8- وفي 30 أيلول/سبتمبر و1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الجمهورية التشيكية مؤتمراً دولياً بشأن حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن، ودعت المكلفةَ بالولاية إلى المشاركة في حلقة نقاش تناولت موضوع العنف والإساءة وسوء المعاملة والإهمال.

وشارك في المؤتمر نحو 150 مشاركاً تحاوروا ضمن حلقتي نقاش تفاعليتين بشأن التنفيذ وأوجه القصور التنظيمية. واسترشد النقاش بتجميع لتقارير وتوصيات سابقة صدرت عن الولاية.

9- وفي 5 و7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شاركت المكلفة بالولاية في حلقة عمل بعنوان "الآثار القانونية والأخلاقية والاجتماعية للشيخوخة: نحو إطار قانوني دولي للنهوض بحقوق الإنسان الواجبة لكبار السن وبصحتهم"، وقدمت المكلفة بالولاية قدراً هاماً من الدعم صب في وضع تصور لحلقة العمل. ونظمت حلقةَ العمل مؤسسة بروشي في جنيف وشارك في الحلقة مجموعة من الباحثين يمثلون تخصصات متعددة، فضلاً عن ممثلين من كبار موظفي المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، فضلاً عن مؤسسات مقرها جنيف مثل الاتحاد الدولي للصليب الأحمر ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة، من أجل النظر بصورة شاملة في كيفية النهوض بالجوانب الصحية والحقوقية وتسخير أوجه التآزر ضمن صك قانوني محتمل بشأن كبار السن[3]. وأتاح التقرير الشامل الذي أعدته الخبيرة المستقلة في عام 2016 (A/HRC/33/44) أساساً لإجراء مناقشة بناءة وذات منحى مبتكر بشأن كيفية المساهمة في تنفيذ التوصيات. وتناول النقاش التطورات الإقليمية ودراسات إفرادية متعمقة بشأن قانون الصحة على الصعيد العالمي، مثل نشأة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ وآلية تنفيذها ورصدها، بهدف استخلاص دروس يمكن الاستفادة منها في الجهود الجارية الرامية إلى اعتماد معايير عالمية. واستكشفت الحلقة آليات رصد بديلة في سياق هيئات المعاهدات، كما سعى المشاركون إلى بلورة توافق في الآراء ليكون إسهاماً ملموساً في مفاوضات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة. وأتاح ذلك أيضاً إعداد خارطة طريق مركزة ومتكاملة بشأن حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن[4] من أجل بلورة حلول مبتكرة يمكن اعتمادها في هذا الصدد.

10- وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدّمت المكلفة بالولاية إحاطة إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالشيخوخة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بأوضاع كبار السن في حالات الطوارئ الإنسانية. وكانت الإحاطة جزءاً من مناقشات الفريق العامل بشأن الموضوع نفسه، وعُقدت كخطوة تستنير بها اللجنة في إعداد موجزها السياساتي رقم 25 بشأن أوضاع كبار السن في حالات الطوارئ[5].

11- وفي 17 و18 كانون الأول/ديسمبر 2019، شاركت المكلفة بالولاية في المنتدى العالمي الأول من نوعه المخصص لموضوع اللاجئين، الذي عُقد في جنيف. وأتاحت المشاركة فرصة لمواصلة نشر الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الخبيرة المستقلة عن أوضاع كبار السن في حالات الطوارئ (A/HRC/42/43) وتعميمها على جمهور الخبراء في المنتدى، وشكّلت أساساً لتعهدات ملموسة تصب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن المشردين قسراً، كجزء من بناء مجتمعات تقوم على قدر أكبر من الشمول للجميع.

12- وفي 21 كانون الثاني/يناير 2020، شاركت المكلفة بالولاية في اجتماع عبر الإنترنت مع الاتحاد الدولي للاتصالات والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالشيخوخة، ركز على موضوع

(3) الشكر الجزيل موصول في هذا الصدد إلى ستيانيا نيغري، وألين تايلور، وباتريشيا ك. كوزلر، وأنغوس إ. م. والاس، وجيمي بيهرندت.

(4) أدى تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تأجيل هذا النشاط المبتكر القائم على منهج حل الإشكالات المطروحة، إذ كان من المقرر عقده في نيسان/أبريل 2020 على هامش الدورة الحادية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

(5) انظر: ECE/WG.1/2019/RD2.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكبار السن. وكان ذلك فرصة لمواصلة نشر حصيلة استنتاجات الولاية التي استُمدّت من تحليلات مختلفة، ولتقاسم توصيات محدّدة، من منظور حقوق الإنسان، بشأن إمكانات ومخاطر التقدم الحاصل في مجال الرقمنة.

13- وفي سياق تفشي مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19)، وجهت الخبيرة المستقلة نداءً دعت فيه إلى التحلي بروح التضامن والعمل على حماية كبار السن على نحو أفضل. وأعربت عن قلقها العميق من أن يكون السن المعيارَ الوحيد الذي تستند إليه القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد الطبية في سياق الشح الذي استمت به، وحثت على وضع بروتوكولات فرز واتباعها لضمان أن تستند هذه القرارات إلى الاحتياجات الطبية وأفضل الأدلة العلمية المتاحة. وأعربت الخبيرة المستقلة عن أسفها لما كشفت عنه الجائحة من تمييز متجذر ضد كبار السن. وفي 28 نيسان/أبريل 2020، أصدرت بياناً مشتركاً مع المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، ماريا سوليداد سيسترناس رييس، سُلِّط فيه الضوء على الأثر السلبي غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات ذوات الإعاقة وعلى المسنات.

14- وفي هذا الصدد، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة في 1 أيار/مايو 2020 موجزه السياساتي بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على كبار السن، مبرزاً فيه ما يعتري كبار السن في جميع أنحاء العالم من خوف وما يتكبدونه من معاناة لا يوصفان بسبب الجائحة. وذكر أيضاً أن الأزمة كشفت عن ثغرات هامة في توافر البيانات المحددة بحسب الأعمار، مشيراً إلى ضرورة استعراض بروتوكولات تصنيف البيانات. وعلاوة على ذلك، دعا إلى بناء أطر قانونية أقوى على الصعيدين الوطني والدولي لحماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن.

15- وألقى تأثير جائحة كوفيد-19 أيضاً بظلاله على الأنشطة الأولى للخبيرة المستقلة الجديدة، كلوديا ماهلر، التي تقلدت مهامها في 1 أيار/مايو 2020. وفي ظل هذه الخلفية، شاركت الخبيرة المستقلة في حوار افتراضي مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 12 أيار/مايو 2020 بشأن سبل تعزيز حقوق كبار السن في هذه الأوقات العصيبة وكيفية الانتقال من النقاش إلى العمل. ونظّمت هذه الحلقة الدراسية الشبكية لجنةُ المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة. وخاطب الاجتماعَ عند افتتاحه واختتامه الممثلان الدائمان لشيلي وسلوفينيا، باعتبارهما على التوالي رئيسين لمجموعتي أصدقاء حقوق كبار السن في نيويورك وجنيف.

16- وفي 21 أيار/مايو 2020، شاركت الخبيرة المستقلة بمحاضرة في حلقة دراسية شبكية بشأن الرعاية المُلطِّفة في سياق جائحة كوفيد-19. وشددت على الحاجة إلى استجابات عاجلة ومستدامة لتحسين الرعاية الملطِّفة التي يتلقاها كبار السن، وشددت على الالتزام الذي يقع على الدول بمكافحة الألم والمعاناة - اللذين يمكن اعتبارهما ضرباً من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وشاركت الخبيرة المستقلة بمحاضرة في حلقة دراسية شبكية بعنوان "حماية حقوق كبار السن خلال جائحة كوفيد-19" نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في 27 أيار/مايو 2020؛ وعرضت الخبيرة المستقلة القضايا ذات الأولوية التي تعتزم معالجتها خلال الجائحة، وشدّدت على ضرورة جعل مسألة حقوق المسنين في مركز الاهتمامات سواء في الميدان السياسي أو السياساتي.

17- وفيما يتصل بالبعد الإقليمي للموضوع، شاركت الخبيرة المستقلة في 5 حزيران/يونيه 2020 بمحاضرة في نقاش شبكي نظمته مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة، وهي ائتلاف إقليمي أفريقي لمنظمات من المجتمع المدني، بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن. وركزت الخبيرة المستقلة مداخلتها على أهمية البروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا

الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بوصفه إطاراً معيارياً يتضمن إرشادات يمكن أن تسهم في التصدي للتحديات الرئيسية التي تنطوي عليها الجائحة.

18- وحثّت الخبيرة المستقلة، في بيانها المقدّم إلى الصحافة بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بموضوع إساءة معاملة المسنين في 15 حزيران/يونيه 2020، الحكومات والمجتمع الدولي على التحلي بروح التضامن العالمي وتعبئة الجهود اللازمة لمنع تعرض المسنين للإيذاء البدني والنفسي، بما في ذلك الإهمال، وحمايتهم منه على نحو فعال. وأشارت إلى الإساءات اللفظية المهينة المروجة عبر الإنترنت بصورة مقلقة في سياق تفشي جائحة كوفيد-19، وأوضحت أن التعليقات المهينة في وسائط الإعلام تشكل اعتداء مباشراً على كرامة كبار السن. وحثّت الدول على تنفيذ ورصد التدابير الرامية إلى تجنّب النُّهج القائمة على التمييز ضد المسنين، وشددت على أن كبار السن بحاجة إلى الوصول إلى آليات المساءلة التي توفر لهم سبل الانتصاف والجبر عندما تُنتهك حقوقهم الإنسان الواجبة لهم.

ثالثاً- البيانات المُمثِّلة والهادفة بشأن كبار السن[6]

ألف- أهمية البيانات

19- توجد في الوقت الراهن ثغرة جسيمة في البيانات المتاحة بشأن واقع كبار السن وتمتعهم بحقوق الإنسان الواجبة لهم. وهذا الافتقار إلى بيانات ومعلومات ذات قيمة عن كبار السن هو في حد ذاته علامة مُقلقة تدلّ على إقصائهم وتجعل من شبه المستحيل عملياً اتخاذ سياسات وإجراءات معيارية هادفة. ويتطلب التغلب على هذه العقبات التي تحول دون إعمال حقوق كبار السن تحولاً مفاهيمياً أساسياً في الأساليب والإجراءات العملية يأخذ في الاعتبار تشابك الواقع الرقمي والواقع التناظري، أو ما يصطلح عليه بالمعيش الرقمي[7].

20- ومن شأن البيانات الوافية والهادفة والموثوقة أن تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز فهم مسألة الشيخوخة على الصعيد العالمي وتأثير التغير الهيكلي المرتبط بالأعمار. فالبيانات تُعزِّز معارف أساسية بشأن احتياجات كبار السن وتوجِد الشروط اللازمة لتقييم فعالية التدابير المتخذة. وهي تتيح أيضاً قاعدة الأدلة اللازمة لتحديد الثغرات الملموسة، وتحسين صياغة التدابير المحددة الأهداف، ورصد تنفيذها والإبلاغ عن التقدم المحرز. والبيانات ضرورية لتُبيّن كيف تؤدي عوامل مثل إمكانية الوصول في البيئة العمرانية أو كفاية الدخل أو الحماية الاجتماعية إلى تعزيز استقلالية كبار السن أو تقليصها. ولكي يتسنى اتخاذ سياسات عمومية فعالة وشاملة بشأن كبار السن، من الضروري إدراج هذه الفئة في البيانات العمومية على نحو يراعي التصنيف بحسب السن والجنس والخصائص الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة[8].

---

(6) تُستخدم كلمة "البيانات" هنا كمصطلح عام يشمل في دلالته الإحصاءات على سبيل المثال لا الحصر. ويُفهم المصطلح باعتباره شاملاً لطائفة واسعة من المعلومات الموحدة الكمية أو النوعية التي تجمعها المكاتب الإحصائية الوطنية، فضلاً عن الكيانات الحكومية أو غير الحكومية الأخرى، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

(7) يشير مفهوم "المعيش الرقمي" إلى تشابك الواقع الرقمي والواقع التناظري، على اعتبار أن معنى "التناظر" لا يُقصر فقط على كل شيء غير متصل بالإنترنت، بل يُستخدم أيضاً مرادفاً لكلمة "مُتجاوَز"، ويُفهم منه أن الرقمي هو الجديد. ولذلك، يُقصد بالمفهوم أيضاً، في سياق التقرير، الحاجة إلى إطار مفاهيمي جديد تستند إليه البيانات المتعلقة بكبار السن. انظر: Manuel Castells, *The Rise of the Network Society*, second edition (Wiley-Blackwell, 2009).

(8) الأمين العام للأمم المتحدة، Policy Brief on the Impact of COVID-19 on Older Persons.

21- وينطوي تحديد فئة المسنين ضمن إطار يحصر هذه الفئة لأغراض إحصائية على استنساخ لافتراضات مجتمعية بشأن المراحل المتقدمة من العمر وكبار السن، ويشمل ذلك المواقف المنطوية على تمييز ضد كبار السن. ومن شأن إشراك كبار السن والمنظمات التي تمثلهم في جهود جمع البيانات أن يحسن من اتساع نطاق وعمق المعلومات المجمّعة عن هذه الفئة من السكان، وأن يسهم في تجنب رسم صورة نمطية وسطحية للشيخوخة وكبار السن، مما قد يديم إقصاءهم والتمييز ضدهم. ولا يقتصر أثر ذلك على عرقلة إدراك التحديات التي يواجهها كبار السن، بل يؤدي أيضاً إلى إبراز الفرص المرتبطة بالشيخوخة على المستوى المجتمعي والفردي.

22- ومن الوظائف الرئيسية الأخرى لجمع البيانات إسهامها في التوعية والتمكين. ومن شأن إلقاء الضوء على السُبل الهيكلية والمنهجية التي يُهمّش من خلالها كبار السن وعلى أدوار هذه الفئة في المجتمع أن يسهم تدريجياً في تغيير التصورات بشأن الحياة في المراحل المتقدمة من العمر، لا سيما من حيث اعتبارها أهم من محطة حتمية من العجز والتدهور.

23- ولمنع أوجه عدم المساواة المرتبطة بالشيخوخة، من اللازم الاضطلاع بتدخلات في مرحلة مبكرة من الحياة. ومن ثم تتطلب البيانات التي يمكن أن يُسترشد بها بفعالية في الإجراءات المتخذة اتباع نهج مدى الحياة وتحديد العوامل المرتبطة بمراحل مبكرة ومتوسطة من العمر التي قد يكون لها أكبر الأثر على الحياة في مراحل متقدمة من العمر. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تتفاقم في سن الشيخوخة الآثار المرتبطة بعوامل مثل الظروف الاجتماعية -الاقتصادية، والنوع الجنساني، والإعاقة، أو الانتماء إلى أقلية إثنية، وغيرها من الخصائص والظروف المؤدية إلى عدم المساواة.

24- وثمة أيضاً جانبان يتطلبان التحقق منهما ودعمهما ببيانات ذات مغزى من أجل اتخاذ سياسات مستنيرة تستجيب للحاجة الملحة إلى معالجة الإقصاء وعدم المساواة المرتبطين بالشيخوخة، ويشمل ذلك انتشار أشكال متعددة ومتقاطعة وجسيمة من التمييز الذي يواجهه كبار السن وارتفاع معدلات الفقر والعزلة، لا سيما في صفوف المسنات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية، والأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية، وسكان الأرياف، والأشخاص الذين يعيشون في الشوارع، والمهاجرين واللاجئين، وغيرهم من الفئات (انظر A/HRC/RES/33/5).

باء- معضلة ثغرة البيانات

1- التوافر

25- توافر البيانات شرطٌ مسبق لتحديد ثغرات حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن ومعالجتها بفعالية في القانون والسياسات العامة والممارسة. ويؤثر استبعاد كبار السن من الدراسات الاستقصائية والتعدادات الوطنية في القدرة على فهم مدى تمكّنهم من المشاركة في المجتمع والتمتّع بحقوق الإنسان الواجبة لهم على قدم المساواة مع الآخرين. وكثيراً ما تظل أوجه عدم المساواة التي يتعرض لها كبار السن غير مرئية بسبب عدم وجود بيانات وإحصاءات ذات مغزى[9].

26- ولا يزال ثمة افتقار على الصعيد العالمي إلى كتلة حرجة من الدراسات التي تتناول موضوع الشيخوخة أو كبار السن وتتيح إجراء تحليل لمدى تمتع كبار السن بحقوق الإنسان الواجبة لهم. وحيثما

(9) المرجع نفسه.

تُجرى هذه الدراسات، فهي ليست بالضرورة وافية في نطاقها وتغيب عنها جوانب هامة من حقوق الإنسان.

27- أما الدراسات الاستقصائية العامة، فهي لا تصمم خصيصاً للإحاطة بحالة كبار السن إحاطة شاملة. وتتسم هذه الدراسات إما باستبعادها لكبار السن بحكم الواقع أو بعدم تغطيتها النطاق الكامل لإشكالات حقوق الإنسان الواجبة لهم. وعلى سبيل المثال، من بين 133 بلداً شملتها دراسة استقصائية لمنظمة الصحة العالمية، لم يجمع سوى 17 في المائة منها بيانات بشأن سوء المعاملة والعنف اللذين يتعرض لهما كبار السن[10]. ويتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال البيانات إدراج فئة كبار السن في جهود وطنية واسعة النطاق لجمع البيانات، على أن يشمل ذلك بصفة خاصة الفئة الأكثر حرماناً أو تهميشاً منهم.

28- وثمة تباين بين البلدان في الأعداد النسبية والمطلقة لكبار السن، وفيما إذا كانوا يعيشون في مناطق ريفية أو حضرية أو شبه حضرية - بما في ذلك المستوطنات غير الرسمية والمناطق التي تضم أعداداً كبيرة من اللاجئين أو المشردين - أو يعيشون داخل أسرة أو بمفردهم أو في دار للتقاعد. ومن الواضح أن عدد السكان المسنين يتزايد في كل مكان، غير أن التعدادات السكانية التقليدية ليست أمراً شائعاً في جميع أنحاء العالم، وقد يصل ذلك إلى أن بعض البلدان لا يجمع أي بيانات عن كبار السن. وعلاوة على ذلك، فحتى عندما تُجرى تعدادات سكانية، نادراً ما يشكّل كبار السن الموضوع المحوري لتقرير إحصائي مستقل[11].

29- ولاً غنى عن إدراج فئة كبار السن في مرحلة التخطيط والتصميم التي تسبق برامج جمع البيانات. وفي حالة عدم تحقيق تمثيل كاف لكبار السن من خلال الاستناد إلى عينات عادية، يتعين النظر في اتباع نُهُج بديلة إزاء عملية استقطاع العينات وجمع البيانات.

2- إمكانية الوصول

30- ثمة شرط مسبق آخر ينبغي استيفاؤه لتكون عملية جمع البيانات ذات مغزى، ألا وهو ضمان مشاركة كبار السن في المناقشات السياساتية العمومية المتعلقة بهم. وهذا بدوره يتطلب معلومات عن جهود جمع البيانات وعن إمكانية وكيفية الوصول إليها. ولتيسير الوصول إلى البيانات المتعلقة بكبار السن وتحليلها وتفسيرها، يلزم أن تكون البيانات الفوقية (أي البيانات التي تصف البيانات) والبيانات المصاحبة (أي البيانات المتعلقة بالعملية المتبعة في جمع البيانات) متاحة وموحدة، حسب الاقتضاء، ليتسنى تقاسمها بين مجمعي البيانات وأدوات جمع البيانات[12]. وهذا أمر ضروري لفهم حدود البيانات وتحديد أوجه الانحراف المحتملة فيها قبل تحديد القيمة المعلوماتية لمجموعات البيانات وتمثيليتها.

31- ويمكن أن تبيّن البيانات الفوقية والبيانات المصاحبة طريقة تحديد الأعمار الفاصلة وأحجام العينات موضع البحث ونطاقها. فهي تتيح، على سبيل المثال، معرفة ما إذا كان كبار السن المدمجون في مؤسسات الرعاية جزءاً من العينة، أو ما إذا كانت أرقام البطالة تشمل الأشخاص المتقاعدين، أو ما إذا كانت مخصصات الرعاية تشمل الرعاية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. ولذلك فإن المعلومات المتاحة للجميع بشأن تصميم البحث ومنهجية جمع البيانات، بما يشمل المصادر والأساليب

(10) انظر: www.who.int/violence_injury_prevention/violence/status_report/2014/en/.

(11) HelpAge International, "Data mapping on ageing in Asia and the Pacific: analytical report" (2015).

(12) مفوضية حقوق الإنسان، "اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات: عدم إغفال أي أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (2028)، الصفحة 7.

والإجراءات المستخدمة في إعداد الإحصاءات الرسمية، تظل عاملاً حاسماً في تقييم مدى ملاءمة البيانات ووجاهتها، وبالتالي ضمان تحليلها وقراءتها على نحو دقيق.

3- البيانات الهادفة والممثِّلة

32- يشكل تصنيف البيانات أحد العناصر الرئيسية اللازمة لضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات. ويتيح ذلك إجراء مقارنة وتقييم أوّليين لحالة كبار السن في ضوء بيانات فئات سكانية أخرى، كما يندرج ضمن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان[13]. فالبيانات المصنفة، على سبيل المثال، عنصر بالغة الأهمية في توافر معلومات يبيّن النطاق المحتمل لعدم المساواة والتمييز، وهي تشكّل شرطاً أساسياً لتصميم ووضع سياسات عمومية محددة الهدف. وفي الوقت نفسه، تساعد المواصفاتُ التقنية المستخدمة في تصميم كيفية جمع البيانات، وتفصيلُ البيانات، في رصد وقياس تأثير السياسات والإجراءات المعيارية.

33- وعادة ما يكون كبار السن مُمثلين في الإحصاءات ضمن فئة عمرية واحدة تبدأ من 55 سنة أو 60 سنة أو 65 سنة فما فوق. وهذه الفئة العمرية الواسعة النطاق وغير المحدودة لا تتيح الوضوح الإحصائي فيما يتعلق بتغيرات الحياة في مختلف مراحل الشيخوخة. ولا يتيح ذلك أيضاً كشف أنماط عدم المساواة والتمييز، أو العوامل الكامنة التي تؤدي إلى الفقر والعزلة والبطالة الطويلة الأجل. ونتيجة لذلك، يشكل عدم وجود بيانات مصنفة حسب العمر عائقاً يمنع التخطيط السياساتي والاستجابات المحددة الهدف، بما في ذلك في سياق أوضاع الهشاشة، مثل حالات الطوارئ، التي يحتمل فيها على الأرجح إغفال احتياجات كبار السن وحقوقهم[14].

34- ويلزم ألا يقتصر تصنيف البيانات على معيار السن فحسب، بل أن يشمل أيضاً أبعاداً أخرى حاسمة، بما في ذلك نوع الجنس، والإعاقة، والحالة الزوجية، وتركيبة الأسرة أو العائلة، ونوع أماكن المعيشة، من أجل أن يتسنى إجراء تحليل للبيانات على نحو دقيق وهادف ليُسترشد به في السياسات التي تؤثر على كبار السن. وثمة حاجة إلى استعراض البروتوكولات القائمة المتبعة في تصنيف البيانات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، والعنف، والمشاركة العامة، وغيرها من المؤشرات الأساسية لكفالة تصنيف كامل للبيانات الحاسمة المرتبطة بسن الشيخوخة، وتشجيع استخلاص البيانات المتاحة عن المسنين وتبويبها بحسب فئات عمرية ذات نطاق محدد في خمس سنوات[15].

35- وفي هذا السياق، يؤدي استخدام عينات صغيرة الحجم إلى صعوبة في تصنيف بيانات كبار السن. وكثيراً ما تعتمد الدراسات الاستقصائية العامة التي تجمع معلومات عن كبار السن على عينات لهذه الفئة العمرية أصغر من أن تسمح بتصنيف حسب المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية الأساسية وبكشف خصائص حياتية بعينها، مثل الفروق بين العمر الثالث والعمر الرابع. وبالمثل، غالباً ما تُسقط الدراسات الاستقصائية التتبعية الفئات العمرية الأكبر سناً، مما يؤدي إلى ثغرات كبيرة في البيانات بشأن الصعوبات المحدّدة التي تُواجَه من منظور تقاطع السن مع أبعاد أخرى مثل النوع الجنساني أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

(13) المرجع نفسه.

(14) A/HRC/42/43، الفقرة 46.

(15) Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses (2017), revision 3، متاح في: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Principles_and_Recommendations/Population-and-Housing-Censuses/Series_M67rev3-E.pdf.

36- وتعترض جمعَ البيانات الدقيقة عن كبار السن تحديات أخرى يجب مراعاتها. فتعاريفُ الشيخوخة، على سبيل المثال، تُحدِّد الطريقة التي تُجمع بها البيانات، وتُقيَّم بها الاحتياجات، وتُشكّل في ضوئها الاستجابات. ولأغراض القانون والسياسات وجمع البيانات، عادة ما تُحدّد الشيخوخة ويُعرّف كبار السن بسمات زمنية فقط. وإذا اعتبرنا أن العمر فكرة اجتماعية، جاز القول إن التعاريف التي لا تستند إلا إلى العمر الزمني تظل قاصرة من منظور الواقع المعيش محلياً وتصوراته. ومن المرجح، في بعض السياقات، أن تتألف فئة كبار السن من أشخاص لهم أطفال أو أحفاد راشدون أو من شخصيات بارزة في المجتمع وغير ذلك من السياقات. وبسبب ظروف الحياة السيئة، قد تواجه بعض الفئات الفرعية - مثل اللاجئين أو السجناء - علامات بيولوجية للشيخوخة في وقت أبكر من غيرها. فمقاييس العافية في سن الشيخوخة المعمول بها في مجتمعات مترفة قد لا تنطبق على الأشخاص الذين عانوا من ظروف الحرب والنزاعات والكوارث الطبيعية[16].

37- وكثيراً ما ترسم البيانات المتعلقة بكبار السن، حيثما يتسنى جمعها، صورة مجموعة متجانسة، في حين أن هذه الفئة هي الأكثر الفئات العمرية تنوعاً من حيث العمر الزمني، والحالة الصحية، وظروف الحياة، وترتيبات المعيشة، والاحتياجات. لذا، تحتاج النظم الإحصائية إلى أن تجسّد فهماً أكثر دقة للشيخوخة ولمختلف أشكال المشاركة وإمكانات المساهمة التي يمكن أن يقدمها كبار السن.

38- وهناك أيضاً قيود منهجية تحد من توافر البيانات المتعلقة بكبار السن وصحتها. ولا تأخذ معظم الدراسات الاستقصائية - بما فيها تلك المخصصة لكبار السن - في الحسبان المسنين المدمجين في مرافق الرعاية المؤسسية أو السجناء المسنين أو المسنين المشردين. ومن بين أسباب ذلك صعوبة تعبئة كبار السن للمشاركة بسبب عدم اكتمال سجلات المعلومات الرسمية، أو عدم وجودها، والتعويل على الدراسات الاستقصائية التقليدية للأسر المعيشية، والمرور عبر ما يُصطلح عليه بالوسطاء الذين يلزم أخذ موافقتهم. وإضافة إلى ذلك، قد يُستثنى بعض السكان، مثل المهاجرين المسنين، وكبار السن الذين يتلقون الرعاية في المنزل، وكبار السن المصابين بالخرف، وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية أو المناطق النائية، بسبب الحواجز اللغوية، والافتقار إلى السجلات الإدارية، والعاهات البدنية أو الإدراكية، والبعد. وقد لا تؤدي الاستعانة بسُبُل بديلة للتغلب على هذه القيود إلى نتائج دقيقة.

39- ويمكن أن يسهل تطبيقُ نهج قائم على المشاركة تحسينَ معدلات الاستجابة في صفوف فئات معيّنة من كبار السن. وقد يكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في حالة كبار السن الذين يعانون من أشكال متعددة من التمييز، لا سيما فيما يتصل بالمستبعدين من الدراسات الاستقصائية التقليدية للأسر المعيشية، التي غالباً ما تصبّ في إدامة الطابع المُغيَّب لكبار السن أو الفئات المستبعدة من السجلات الإدارية، مثل المهاجرين واللاجئين والمشردين المسنين غير الحاملين للوثائق اللازمة.

40- ويؤدي عدم وجود نهج وفهم موحَّدين للشيخوخة، وعدم توحيد المفاهيم والأسئلة، والمتغيرات والفئات العمرية، إلى عدم اتساق البيانات الموجودة وإلى تعذر مقارنتها داخل البلدان وفيما بينها[17].

(16) Médecins sans frontières, "Older people in crises: A review of MSF's approach to vulnerability and needs"، متاح في: www.msf.org.uk/sites/uk/files/older_people_in_crisis_final_oct_2012.pdf, p. 4.

(17) Economic Commission for Europe, *Recommendations on Ageing-related Statistics*, prepared by the Task Force on Ageing-related Statistics (United Nations publication, 2016).

جيم- ثورة البيانات

41- ما فتئت التكنولوجيات الجديدة تؤدي إلى زيادة هائلة في البيانات المتاحة سواء من حيث حجمها أو مستوى تفصيلها أو سرعة انتقالها. وأوجدت ثورة البيانات هذه إمكانيات غير مسبوقة لمعالجة ثغرة البيانات المتعلقة بكبار السن من خلال إدماج البيانات وتوسيع نطاقها والاستعانة بمصادر غير تقليدية لم تُستخدم حتى الآن في الإحصاءات الرسمية[18].

42- ويُجمَع الكثير من البيانات الجديدة بصورة لاإرادية، من خلال الأثر الرقمي الذي يتركه الناس وراءهم، أو عن طريق الأجهزة المزودة بقدرة استشعارية، أو بالاعتماد على استنتاج تلك البيانات عبر خوارزميات خاصة. ويشكّل احتمال إغفال كبار السن المُغيَّبين رقمياً تحدياً هاماً. وتتسم نسبة الإقبال على التكنولوجيا الرقمية "الذكية" والشبكات الاجتماعية النشطة عبر الإنترنت في صفوف كبار السن بأنها أقل بكثير من المتوسط مقارنة بباقي السكان، ولذلك قد لا يكون الأثر الرقمي مُمثِّلاً لكبار السن، لا سيما الفئات الأكثر تقدماً في العمر. وتشمل الحواجز التي تحول دون الإدماج الرقمي لكبار السن انخفاض مستوى الإلمام بالمجال الرقمي، وتفاوت إمكانات الاتصال، فضلاً عن عدم تكافؤ علاقات القوة داخل الأسر المعيشية التي قد تحرم كبار السن من الوصول إلى الأجهزة الرقمية، فضلاً عن الإعاقة السمعية والبصرية والمعرفية، والاضطرابات العقلية، مثل الخرف. ومن المرجح أن تستثني أي عملية اتخاذ قرار تستند إلى هذه البيانات الأفراد الأكثر هشاشة من الفئات العمرية. وعلاوة على ذلك، ثمة احتمال أن يؤدي الاعتماد على الأدوات الخوارزمية إلى إعادة إنتاج سوء فهم الشيخوخة والحيف البشري إزاء كبار السن[19].

43- وتتسم بحساسية خاصة البياناتُ التي يمكن جمعها من خلال ما يستخدمه كبار السن من تكنولوجيات ذكية مساعِدة يُستعان بها في مرحلة الشيخوخة. وتُربط البيانات الشخصية والفسيولوجية أو الصحية ببيانات عن الأنماط السلوكية والبيئة المحيطة، مثل رطوبة الهواء ودرجة الحرارة، بما يتيح تحليلاً شاملاً ورصداً مستمراً يستعان بهما في تصميم خدمات مُكيّفة، بما في ذلك إمكانية التنبؤ بدقة أكبر بالظروف الصحية واحتياجات الرعاية لكبار السن. وفي حين أن الهدف هو تمكين كبار السن من أن يعيشوا حياة مستقلة لفترة أطول، ثمة شواغل كبيرة تتعلق بحماية البيانات وخصوصيتها. وينبغي ألا تعالج البيانات التي تتعلق بالمعلومات الشخصية الحساسة، بما في ذلك الحالة الصحية، إلا بموافقة صريحة من الشخص المُسن المعني[20]. ومع تزايد استقلالية الأجهزة، سيتسع نطاق جمع البيانات، نظراً إلى أن هذه النظم تعمل على أساس جمع البيانات وتحليلها، وهو ما يعني أن هذه الشواغل ستتزايد.

44- وتتيح البيانات المولّدة بصورة لاإرادية وشاملة، بما في ذلك البيانات السلوكية على وجه الخصوص، تصنيف كبار السن إلى فئات تشمل الأشخاص المعتمدين كلياً على أنفسهم، والأشخاص

(18) انظر: تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، المتاح في: www.post2020hlp.org/wp-content/uploads/docs/UN-Report.pdf.

(19) Mario Callegaro and Yongwei Yang, "The role of surveys in the era of 'big data'", *The Palgrave Handbook of Survey Research* (2017), pp. 175–192; Robin Allen and Dee Masters, "Artificial intelligence: the right to protection from discrimination caused by algorithms, machine learning and automated decision-making", published online on 2 October 2019, pp. 1–14; and Anthony Flores et al., "False positives, false negatives, and false analyses: a rejoinder to 'Machine bias: there's software used across the country to predict future criminals. and it's biased against blacks'", *Federal Probation Journal*, vol. 80, No. 2 (2016), pp. 38–46.

(20) مفوضية حقوق الإنسان، "اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات: عدم إغفال أي أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (2018)، الصفحة 17.

شبه المعتمدين على أنفسهم، والأشخاص المعتمدين كلياً على غيرهم، كما تتيح إمكانية التنبؤ باحتياجاتهم على أساس فردي، وتحديد تدخلات تلبي احتياجاتهم. ويعني احترام الاستقلال الذاتي للأفراد أيضاً أن كبار السن بحاجة إلى أن يُسمح لهم بعدم الرضوخ لما هو متوقع منهم.

45- ويُستنتج من الثغرة المتزايدة بين البيانات التي يقدمها كبار السن بصورة إرادية والكميات الهائلة من البيانات التي تُجمع بشأنهم بصورة لاإرادية، عن طريق أطراف ثالثة تتولى استخلاصها والتوسط فيها، وجود تحديات متعلقة بحماية البيانات وسيادة الفرد على بياناته والحق في الاختيار المعلوماتي يتعيّن معالجتها. وثمة حاجة إلى تقييم الأطر القائمة تقييماً شاملاً وتحديثها لمواجهة التحديات الناشئة عن جمع البيانات عن طريق التكنولوجيات الجديدة[21].

دال- نبذة عن الإطار القانوني والسياساتي وأحدث المبادرات

46- لا يتضمن الإطار الدولي لحقوق الإنسان القائم حالياً التزاماً محدداً بجمع البيانات المتعلقة بكبار السن من أجل رصد مدى إعمال حقوقهم وقياس ذلك بصورة فعالة.

47- وتسلم اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدور البيانات في تفعيل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية. وتدعو اللجنة في تعليقها العام رقم 20(2009) بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى وضع استراتيجيات وسياسات وخطط وطنية لاستخدام مؤشرات ومقاييس مناسبة، مصنفة بحسب أسس التمييز المحظورة. وأشارت اللجنة إلى حظر التمييز على أساس السن، إلا أنها لم تخلص في *سياقات عديدة* إلى ما يجعل التمييز على أساس السن محاطاً بنفس معايير الحماية المطبقة إزاء أسباب التمييز الأخرى. وركزت اللجنة فقط على التمييز في مجالي العمل والمعاشات التقاعدية. ولا يتيح الالتزام العام بجمع البيانات وتحليلها ونشرها، في ضوء عدم وجود حظر عام للتمييز على أساس السن، إيجاد إطار ملائم لرصد حقوق كبار السن وجمع البيانات لإقامة الدليل على التمييز على أساس السن. وبالمثل، لم يتضمن التعليق العام السابق للجنة رقم 6(1995) بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن إشارة إلى مسألة جمع البيانات وتصنيفها. أما التوصية العامة رقم 27(2010) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وإن كانت تشير إلى الحاجة إلى بيانات مصنفة حسب السن والجنس، وتبرز الفئات الهشة وأوضاعها، فهي لا تنطبق إلا على المسنات[22].

48- وثمة بعض الإرشادات على المستوى الإقليمي مستمدة من اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن والبروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. فعلى سبيل المثال، تدعو المادة 30 من اتفاقية البلدان الأمريكية الدول الأعضاء إلى ضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية. ويمكن لهذا الالتزام أن يُسترشد به في تنفيذ الهدف 8-10 من أهداف التنمية المستدامة بشأن توسيع فرص وصول الجميع إلى الخدمات المصرفية والتأمينية والمالية[23]. وتتناول المادة 21 من البروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا

(21) Data Strategy of the Secretary-General for Action by Everyone, Everywhere, with Insight, Impact and Integrity, 2020–2022, p. 27.

(22) التوصية العامة رقم 27(2010) بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنسانية، الفقرة 19.

(23) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Sandra Huenchuan and Emiliana Rivera (eds.), *Experiencias y Prioridades Para Incluir a las Personas Mayores en la Implementación y Seguimiento de la Agenda 2030 para el Desarrollo Sostenible* (United Nations publication, LC/MEX/SEM.245/1).

الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب مسألة تنسيق البيانات وجمعها، وتنص على أن تكفل الدول الأطراف جمع البيانات الوطنية المتعلقة بالمسنين وتحليلها بصورة منهجية. وتدعو المادة 21 أيضاً إلى وضع آلية وطنية معنية بموضوع الشيخوخة تتولى مسؤولية متابعة ورصد وتقييم وتنسيق إدماج حقوق كبار السن وإعمالها في السياسات والاستراتيجيات والتشريعات الوطنية.

49- ولا يُشار إلى الحاجة إلى تحسين جمع البيانات وتحليلها إلا في حدود ضيقة ضمن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، التي تشكِّل الإطار الرئيسي للسياسات الدولية المتعلقة بكبار السن. ولتيسير الاستعراضات والتقييمات الوطنية لخطة العمل، تولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وضع مؤشرات في هذا الصدد[24]. وأجرت عدة بلدان أيضاً، في سياق تنفيذ خطة العمل، دراسات بشأن كبار السن عززت فهم أحوالهم واحتياجاتهم[25]. وإضافة إلى ذلك، ساهمت جهود إقليمية في إحراز تقدم في مجال توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها ومقارنتها دعماً لتنفيذ خطة العمل[26]، وإن كان ذلك لا يمكن أن يسد الحاجة إلى نهج عالمي شامل لرصد خطة العمل[27]. ورغم إحراز تقدم، فإنه لا يزال محدوداً وغير متساو ولا تزال ثغرات البيانات مستمرة.

50- وتُمثِّل أهداف التنمية المستدامة فرصة ثمينة لزيادة إبراز موضوع كبار السن وأوجه عدم المساواة في الشيخوخة. غير أن الإشارات المحددة إلى كبار السن تظل نادرة. ويشير لفظ "جميع" أو عبارة "جميع الأعمال" إلى أن المتوخى هو أن تكون الأهداف الإنمائية ملبية لاحتياجات جميع الفئات الاجتماعية، وهذا يشمل بطبيعة الحال كبار السن. وجدير بالذكر أيضاً فيما يتعلق بمعظم المؤشرات أن التنفيذ يُفترض أن يكون مصنفاً بحسب السن. فالهدف 17-18، على سبيل المثال، يرمي إلى تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة وموثوقة ومصنفة حسب العمر في الوقت المناسب. بيد أن ثمة ثغرات في هذا الصدد. ويستبعد مؤشر الوفاة المبكرة، المستخدم لقياس الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، الأشخاص الذين يتوفون بعد سن السبعين من العمر بسبب أمراض غير معدية[28]. وتدعم مثل هذه المؤشرات المواقف والممارسات المنطوية على تمييز ضد المسنين، التي تظل مستترة وبدون حل بدرجة كبيرة. ومع أن أهداف التنمية المستدامة شكلت حافزاً لتحسين جمع البيانات العامة في جميع أنحاء العالم، فإن العديد من البلدان لا تزال متخلفة في إنتاج بيانات عن كبار السن ومفتقرة إلى ما يلزم من تحليل منتظم وتصنيفي لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية.

---

(24) Department of Economic and Social Affairs, *Guidelines for Review and Appraisal of the Madrid International Plan of Action on Ageing: Bottom-up Participatory Approach*، متاح في: www.monitoringris.org/documents/imp_glob/Guidelines_draft_final_June.pdf.

(25) انظر: A/HRC/33/44.

(26) انظر: www.unece.org/statistics/networks-of-experts/task-force-on-ageing-related-statistics.html; Asghar Zaidi, Jane Parry and Jinpil Um, "Developing a toolkit to monitor implementation of the Madrid International Plan of Action on Ageing in the context of the Asia-Pacific region", Social Development Working Paper No. 2018/02; and Michael Murphy, "Ageing in sub-Saharan Africa in the context of global development: the Multiple Indicator Survey project", 2018.

(27) Asghar Zaidi, Implementing the Madrid Plan of Action on Ageing: What have we learned? And, where do we go from here? (2018), available at http://hdr.undp.org/en/content/implementing-madrid-plan-action-ageing-what-have-we-learned-and-where-do-we-go-here.

(28) انظر: https://ageing-equal.org/trying-to-make-sense-of-ageism-in-health/; Peter Lloyd-Sherlock et al., "Population ageing and health", *The Lancet*, vol. 379, issue No. 9823, pp. 1295–1296; and www.bmj.com/content/354/bmj.i4514.

51- وتكررت النداءات والمبادرات المنبثقة عن المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والآليات الدولية لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز جمع ونشر البيانات بشأن كبار السن، وكذلك على المستويات الإقليمية[29]. فعلى سبيل المثال، أنشأ مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في عام 2013 فرقة العمل المعنية بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة، التي وضعت مبادئ توجيهية تهدف إلى تحسين توافر البيانات في هذا الميدان وإمكانية والوصول إليها وقابلية مقارنتها[30].

52- ومن المبادرات المتخذة على الصعيد العالمي ما يسمى فريق تيتشفيلد المعني بالإحصاءات المتصلة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب العمر. وقد أنشئ هذا الفريق غير الرسمي، المتألف في الأساس من خبراء استشاريين تابعين للوكالات الإحصائية الوطنية، في عام 2018 بموافقة من اللجنة الإحصائية بهدف تحسين توافر البيانات الإحصائية وإمكانية الوصول إليها وقابلية مقارنتها دعماً لعملية صنع السياسات المتعلقة بالشيخوخة.

53- ويتمثل الهدف العام لفريق تيتشفيلد في وضع أدوات وأساليب موحدة لإنتاج بيانات عن الأبعاد الرئيسية للشيخوخة، وبيانات مفصلة حسب العمر بشأن جميع مراحل دورة الحياة، وتشجيع البلدان على المضي في هذا النهج. ويُستمد تحديد المجالات الحاسمة المتعلقة بالشيخوخة من توصيات خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، كما تُراعى في ذلك الاستراتيجيات الأحدث عهداً، مثل توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والاستراتيجية وخطة العمل العالميتان المتعلقتان بالشيخوخة والصحة للفترة 2016-2020، اللتين وضعتهما منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتطلب إسهام فريق تيتشفيلد في توفير بيانات هادفة بشأن تمتع كبار السن بحقوق الإنسان الواجبة لهم أن يتبنى الفريق إطار حقوق الإنسان والالتزامات ذات الصلة بتحسين القياس الإحصائي وأن يكون له تأثير في صنع السياسات، من أجل ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان[31].

54- ويندرج مؤشر الشيخوخة النشطة في إطار مبادرة أخرى تهدف إلى الإحاطة بإمكانات كبار السن، وقد استُرشد به في تنفيذ الأولويات على الصعيد الوطني في سياق خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وأتاح ذلك تعزيز قابلية مقارنة البيانات في جميع أنحاء أوروبا. وثمة محاولة ملموسة أخرى لتوفير بيانات للسياسات القائمة على الأدلة بشأن كبار السن تتجسد في المؤشر العالمي لرصد الشيخوخة، الذي يقيس جودة عيش المسنين في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن المؤشرين يتيحان أداة قيمة لاستخدام البيانات الموجودة في تقييم التقدم المحرز والنظر بصورة متعمقة في الكيفية التي يمكن بها للبلدان تحسين أدائها من منظور مؤشرات مختارة، تظل الحاجة إلى مؤشر شامل قائم على حقوق الإنسان ومستند إلى إطار الهياكل والإجراءات والنتائج الذي وضعته المفوضية ويغطي النطاق الكامل لحقوق الإنسان مطلباً أساسياً لقياس فعالية إعمال حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن[32].

55- وكشفت جائحة كوفيد-19 أيضاً عن الطابع المُغيَّب لكبار السن في تحليل البيانات العمومية، كما أقر بذلك الأمين العام للأمم المتحدة في موجزه السياساتي بشأن تأثير الجائحة على كبار

(29) انظر، على سبيل المثال: A/61/167؛ قرار الجمعية العامة 134/68؛ قرار الجمعية العامة 146/69؛ A/HRC/41/32؛ قرار الجمعية العامة 2/69، الفقرة 10؛ منظمة الصحة العالمية، *التقرير العالمي حول التشيخ والصحة*، الفقرتان 17-18.

(30) انظر: www.unece.org/statistics/networks-of-experts/task-force-on-ageing-related-statistics.html.

(31) انظر: E/CN.3/2018/19.

(32) مفوضية حقوق الإنسان، "اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات: عدم إغفال أي أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

السن، الصادر في أيار/مايو 2020. وتعمل الشعبة الإحصائية في سياق هذه الجائحة على تكثيف دعمها في مجال تقديم المشورة المتعلقة بجمع البيانات الموحَّدة. وقرر صندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة تقديم الدعم في مجال البيانات إلى البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالجائحة[33].

هاء- تأثير ثغرة البيانات

1- التمييز ضد المسنين والتمييز القائم على أساس السن

56- يشكل التمييز ضد المسنين شاغلاً مجتمعياً رئيسياً على الصعيد العالمي. وقد كان روبرتنيل بتلر أول من نحت هذا المصطلح في عام 1969، وعرّف مفهومه باعتباره وصفاً للتنميط و/أو التمييز الموجهين ضد الأفراد أو الجماعات على أساس السن. وتتطلب معالجة التمييز ضد المسنين اتخاذ تدابير محددة الهدف قائمة على أدلة، بالنظر إلى ما يشوب مجموعات البيانات المتاحة في الوقت الراهن من عدم مراعاة لما قد يتعرض له المسنون من تمييز أو قوالب نمطية ومواقف سلبية وتحامل.

57- ومن السمات الدالة على التمييز ضد المسنين طبيعته المتفشية وتقبّله الاجتماعي. فعلى الرغم من تزايد الوعي بكيفية تسبّب هذا التمييز في حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في سن الشيخوخة، فهو لا يزال يحتل مرتبة متدنية في سلم أولويات جمع البيانات. ومن الضروري تطوير الأدوات اللازمة لجمع المعلومات بشأن التصورات والمواقف المكرسة حيال كبار السن والشيخوخة[34]. ويلزم أيضاً توفير بيانات عن الوعي بالحقوق وإمكانيات الانتصاف.

58- وعلاوة على ذلك، تنطوي الإحاطة بالتمييز القائم على أساس السن على عنصر ذاتي وجانب مُقارَن. ويظل الأساس المرجعي غير واضح عندما يتعلق الأمر بكبار السن. وإضافة إلى مراعاة التقييم الذاتي للتجارب المتعلقة بالتمييز، من اللازم أن تكون عملية جمع البيانات مراعية للقيود العمرية القائمة التي تحد من إمكانية الوصول إلى خدمات ومنافع معيّنة. فالدراسات الاستقصائية التي تهدف مثلاً إلى الكشف عن العوائق التي تعترض الوصول إلى الرعاية تتطلب الكشف عما إذا كان فارق المعاملة في حالة كبار السن مقارنة بالفئات الأخرى التي لها احتياجات مماثلة يؤدي إلى نتائج مختلفة. وثمة أوجه تفاوت هامة، على سبيل المثال، بين النظم التي تستهدف كبار السن من ذوي الإعاقة والنظم التي تستهدف الشباب ذوي الإعاقة و/أو النظم التي تستهدف كبار السن الذين أصابتهم إعاقة في وقت مبكر من حياتهم[35]. وينبغي أن تتضمن مجموعات البيانات مؤشراً عن مدى وجود تشريعات أو سياسات وطنية تنص على المساواة في الوصول إلى الرعاية والدعم بصرف النظر عن العمر. ويلزم توسيع نطاق جهود جمع البيانات لقياس خطر التمييز المتعدد، فضلاً عن تقاطع الشيخوخة مع سمات أخرى.

59- ويُفترض في نسبة إعالة المسنين[36]، التي تُستخدم على نطاق واسع، أن أي شخص يتجاوز سناً معيّنة إلا ويصبح مُعالاً اقتصادياً. ولا يُراعى فيها أن الحالة الصحية لكبار السن تتحسن، وأنهم

(33) United Nations Population Fund, "Implications of COVID-19 for older persons: responding to the pandemic", technical brief, April 2020, p. 14.

(34) انظر: E/CN.5/2013/6 و Michael Murphy, "Ageing in sub-Saharan Africa in the context of global development: the Multiple Indicator Survey project", 2018.

(35) انظر: A/74/186.

(36) انظر: www.oecd-ilibrary.org/docserver/pension_glance-2017-22-en.pdf?expires=1583244426&id=id&accname=guest&checksum=5357EA66F290291524E95D537636731F.

يواصلون المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والأنشطة غير الرسمية، ويسهمون بنشاط في العديد من الأدوار المختلفة في المجتمع. فالبيانات التي تصور كبار السن على أنهم متلقون خاملون للاستحقاقات تغذي القوالب النمطية وتديمها. ومن الضروري جمع البيانات التي تبين مساهمات كبار السن من أجل تصحيح صورة المسنين وتحسين أوضاعهم في المجتمع. وينبغي توجيه البيانات صوب كسر القوالب النمطية والتصدي لجميع أشكال التمييز ضد كبار السن.

2- العنف والإساءة وسوء المعاملة والإهمال

60- ثمة نقص كبير في البيانات بشأن ما يتعرض له المسنون من عنف وإساءة وسوء معاملة وإهمال في مراحل متقدمة من العمر[37]. وتستثني الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية من نطاقها النساء البالغات من العمر 50 سنة فما فوق، والرجال البالغين 55 أو 60 سنة فما فوق، على سبيل المثال، على الرغم مما تنطوي عليه تلك الدراسات من إمكانيات للإسهام في سد الثغرات المتعلقة بالمعلومات[38]. ومن ثم تظل التجاوزات التي يتعرض لها كبار السن أمراً مُغيَّباً بدرجة كبيرة. ولهذا الأمر تداعيات واسعة، حيث تشكل مجموعات البيانات هذه الأساس الذي يستند إليه الإبلاغ عن التقدم المحرز في سياق تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

61- وعلاوة على ذلك، تبيّن التجربة أنه حتى بدون استعمال أعمار فاصلة، نادراً من يُدرج كبار السن في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعنف، وأن المؤشرات المستخدمة قد لا تكون مناسبة للكشف عن جميع مظاهر العنف والتجاوزات التي يتعرض لها كبار السن. ولا يمكن تشبيه الإساءات التي يتعرض لها كبار السن بالعنف الجنساني لا من حيث الأسباب ولا من حيث التجليات والجناة والعواقب. ولا تصلح الدراسات الاستقصائية القائمة – حتى وإن شملت كبار السن – إلى كشف ما يتعرض له كبار السن من عنف وإهمال، لا سيما الأسباب الهيكلية، بما في ذلك التمييز المؤسسي ضد المسنين ونقص الموارد، وهي أسباب منتشرة في أماكن الرعاية.

62- وعلى سبيل المثال، يُشار إلى أن دراسة منظمة الصحة العالمية عن الشيخوخة وصحة البالغين في العالم[39]، وإن كانت ركزت على الأشخاص المسنين، لم تتضمن شقاً بشأن تعرضهم للعنف أو سوء المعاملة أو الإساءة أو الإهمال. ومن شأن الأسئلة المتعلقة بالسلامة والحالة الصحية والإصابات أن تتيح الكشف جزئياً عما إذا كان التعرض لإصابة ناتجاً عن فعل مقصود من الغير، لكنها لا يمكن أن تكشف جميع أشكال العنف الجسدي، لا سيما في الحالات التي لا تحدث فيها إصابةٌ بسبب فعل من قبيل الركل أو الدفع[40]. وبالمثل، ليس ثمة قياس للإساءات اللفظية والعاطفية والجنسية والمالية أو للإهمال، إضافة إلى غياب الإبلاغ عن العلاقة بين الضحية والجاني، أي ما إذا كان هذا الأخير قريباً أو مقدماً للرعاية في سياق رسمي أو غير رسمي.

63- ويؤدي عدم وجود معلومات وتحليلات مفصلة إلى الحد من إمكانية الكشف عن أنماط الإساءة وتحديد مكامن القصور في التدخلات القائمة، فضلاً عن تحديد الإجراءات الملموسة اللازمة لتعزيز حماية كبار السن. ولفهم مسألة تعرض كبار السن للعنف والإساءة، من الضروري تحديد الفئات

(37) Economic Commission for Europe, Policy Brief on Ageing No. 14: Abuse of Older Persons; and HelpAge International, "How data systems leave older people behind", 2017.

(38) HelpAge International, "Global AgeWatch Insights: The right to health for older people, the right to be counted", 2018.

(39) انظر: www.who.int/healthinfo/sage/en/.

(40) HelpAge International, "How data systems leave older people behind".

الهشة بصفة خاصة وعوامل الخطر – مثل عدم وجود تشريعات لمنع الإساءة والتصدي لها، علماً أن الأبحاث تبيّن أن المسنات كثيراً ما يُستثنين من التشريعات المتعلقة بالعنف العائلي[41]. وهناك حاجة إلى معلومات بشأن سبل الإبلاغ عن الانتهاكات، والدعم المقدَّم إلى الضحايا، والوصول إلى سبل الانتصاف. ويجب أيضاً إيلاء اهتمام خاص للمسائل التي تعتبر من المحرمات، مثل العنف الجنسي والاغتصاب اللذين يتعرض لهما الأشخاص في المراحل المتقدمة من العمر[42].

64- وعلاوة على ذلك، من شأن الدراسات الاستقصائية المكرسة للموضوع أن تؤدي دوراً فعالاً في التغلب على إشكالات قصور الإبلاغ، شريطة أن يضطلع بها موظفون مدربون وفقاً لمستوى عال من المعايير الأخلاقية. ويمكن أن يساعد ذلك في معالجة نسبة قصور الإبلاغ المقدرة بـ 80 في المائة[43]، التي تُعزى إلى الخوف من تعريض أحد أفراد الأسرة للمساءلة، أو فقدان خدمات أو التعرض للإيداع كرها في دار للرعاية، والافتقار إلى الدعم والمعلومات[44]، فضلاً عن ترسخ فكرة التمييز ضد المسنين في الأذهان، مما يدفع كبار السن إلى التهوين من الإساءة[45].

3- المستوى المعيشي المناسب

65- ثمة ثغرة أخرى في مجموعات البيانات الموجودة تتعلق بالفقر في صفوف كبار السن. وكثيراً ما يستخدم معيار عدم كفاية المعاشات التقاعدية كمقياس رئيسي لتفسير السبب الذي يجعل أن معيشة المسن لا ترقى إلى المستوى المناسب[46]. وهذا المؤشر وحده لا يعكس واقع المستوى المعيشي للمسنين، الذي يتوقف أيضاً على مدى توافر مصادر دخل أخرى، مثل الدخل المتأتي من العمل أو الدعم الأسري، والنفقات التي لا يمكن تجنبها، مثل النسبة التي يتعين على الشخص دفعها من جيبه للوصول إلى الرعاية الصحية والرعاية العامة وغيرها من الخدمات الأساسية. ولا يأخذ قياس الفقر من خلال مستويات المعاشات التقاعدية في الحسبان ما إذا كان كبار السن يقدمون الدعم لأفراد الأسرة. وهذه الثغرات التي تعيق الإحاطة بالموضوع تشجع على تصوير كبار السن كعبء ويمكن أن تؤدي إلى شروخ بين الأجيال.

66- ويتطلب توثيق ومعالجة أوجه عدم المساواة بين المسنين أن توضع في الحسبان عند استخلاص البيانات المتعلقة بالدخل والفقر المصادرُ المتعددة لدخل المسنين، ومن ثم اتباع نهج شامل لعدد من المؤشرات. وينبغي أن يُراعى في ذلك أيضاً ما إذا كان بإمكان المسنين التصرف في مواردهم بحرية وبصورة مستقلة، وكيفية إنفاق دخلهم، فضلاً عن التحويلات المالية داخل الأسرة.

67- ولا يمكن أن يوفر الاستخدام الشائع للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية دليلاً قاطعاً على دخل كبار السن وظروفهم المعيشية. وفي الحالات التي يعيش فيها كبار السن مع الأجيال

(41) انظر: www.un.org/esa/socdev/documents/ageing/ReportofEGMNeglectAbuseandViolenceofOlder Women.pdf.

(42) A/HRC/42/43/Add.2، الفقرة 86؛ A/HRC/42/43، الفقرة 95.

(43) WHO, *A Global Response to Elder Abuse and Neglect: Building Primary Health Care Capacity to Deal with the Problem Worldwide* (2008).

(44) Economic Commission for Europe, Policy Brief on Ageing No. 14: Abuse of Older Persons; and WHO, *European Report on Preventing Elder Maltreatment* (2011).

(45) John Williams, "When I'm sixty-four: lawyers, law and old age", *Cambrian Law Review*, vol. 34 (2003), p. 103.

(46) Economic Commission for Europe, *Recommendations on Ageing-related Statistics*, prepared by the Task Force on Ageing-related Statistics.

الشابة، لا تتيح الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية مراعاة التمايز المطلوب بين حالة كبار السن وبقية أفراد أسرهم المعيشية. وقد لا يستفيد المسنون بصورة متكافئة من نصيب من دخل الأسرة المعيشية، حتى وإن كانت احتياجاتهم قد تزيد عن احتياجات أفراد الأسرة الآخرين، وذلك مثلاً لتغطية تكاليفهم الصحية أو تكاليف الرعاية[47].

68- ولا تتضمن معظم الإحصاءات الوطنية والإقليمية بيانات عن حالة كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 75 سنة فما فوق. وثمة حاجة إلى جمع البيانات عن الواقع الاجتماعي - الاقتصادي لمختلف الفئات العمرية للسكان المسنين، لا سيما الفئة الأكثر تقدماً في السن، التي تشكِّل الشريحة الأسرع نمواً من السكان. فالطاعنون في السن، على سبيل المثال، معرضون لخطر الفقر بنسبة أعلى من غيرهم من كبار السن الذين تقاعدوا مؤخراً وذلك نتيجة لارتفاع التكاليف الصحية وتكاليف الرعاية الطويلة الأجل، لا سيما في حالة عدم ربط معاشاتهم التقاعدية بالمستوى المعيشي. ومن شأن إحصاءات أكثر تفصيلاً أن تتيح دقة أكبر في الإحاطة بهذه الصعوبات المتزايدة التي يواجهها كبار السن فيما يتصل بالحق في مستوى معيشي مناسب.

4- الحماية الاجتماعية والحق في العمل

69- ما فتئ الافتقار إلى بيانات مصنفة حسب العمر لقياس الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لكبار السن يشكّل منذ زمن سبباً رئيسياً يقف وراء عدمِ الاهتمام بالظروف الحياتية لكبار السن وقصورِ الإحاطة بهذه الظروف في سياق الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية.

70- وفي كثير من الإحصاءات الوطنية ذات الصلة بالحق في الحماية الاجتماعية والحق في العمل لا تُصنّف البيانات إلا في حالة الفئات العمرية الممتدة حتى سن 65 عاماً[48]. وفي عدد من البلدان، تعتمد الدراساتُ الاستقصائية المتعلقة بالقوة العاملة، مثلاً، في تصنيف المؤشرات عمراً فاصلاً هو 65 عاماً[49]، وغالباً ما يُدرج الأشخاص الذين يتجاوزون هذا السن في فئة السكان غير النشطين بدلاً من العاطلين عن العمل، وذلك منذ لحظة بلوغهم سن التقاعد القانوني[50]. ومن ثم لا يوضع في الاعتبار كبار السن الذين يواصلون العمل بصورة رسمية وغير رسمية بعد سن التقاعد القانوني وأولئك الذين لم يتقاعدوا ولكنهم عاطلون عن العمل. ويحول ذلك دون تقديم صورة دقيقة عن أدوار وإسهامات كبار السن، ويعوق وضع تدابير لمعالجة بعض الجوانب مثل بطالة العمال المسنين، التي تتزايد بسبب تمدد الحياة العملية.

71- وثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن التمييز في سوق العمل، والحوافز التي تُدفع مقابل العمل لفترة أطول، وسن التقاعد القانوني[51]. وعلاوة على ذلك، من اللازم زيادة توضيح الأسباب التي تجعل كبار السن يغادرون سوق العمل. ويلزم إتاحة بيانات عن الممارسات والبيئات الملائمة

(47) A/HRC/42/43، الفقرة 47.

(48) Economic Commission for Europe, *Recommendations on Ageing-related Statistics*, prepared by the Task Force on Ageing-related Statistics.

(49) انظر: E/CN.3/2018/19.

(50) Economic Commission for Europe, *Recommendations on Ageing-related Statistics*, prepared by the Task Force on Ageing-related Statistics.

(51) المرجع نفسه.

للمسنين التي تمكّن كبار السن من تمديد حياتهم العملية، وذلك من أجل تحديد التغييرات اللازمة في السياسات التنظيمية والمالية والتعليمية وغيرها من السياسات[52].

5- الرعاية

72- تتسم مؤشرات الرعاية الطويلة الأجل بدرجة كبيرة من القصور[53]. ومع أن عدة بلدان تجمع معلومات عن الوصول إلى الرعاية، ثمة نقص في الإحاطة بنوعية الرعاية المقدمة. ولا توجد، على سبيل المثال، بيانات بشأن استخدام وسائل تقييد الحركة أو المثبطات الكيميائية، أو بشأن ما إذا كان المستفيدون من الرعاية يتلقون الدعم الكافي للمشاركة في المجتمع وفي الأنشطة الاجتماعية. وثمة نقص كبير أيضاً في المعلومات المتعلقة بمستوى التدريب الذي يتلقاه مقدمو الرعاية[54].

73- وثمة حاجة إلى المزيد من المعلومات بشأن ممارسات مؤسسات الرعاية ومقدمي الرعاية المهنيين في الإطار المجتمعي التي قد تعوق تمتع كبار السن بحقوق الإنسان الواجبة لهم[55]. ونادراً ما تُدرج في الدراسات الاستقصائية البيانات المتعلقة بالحق في الحفاظ على الحياة الشخصية والأسرية[56].

74- وبالمثل، لا تتناول الدراسات الاستقصائية الراهنة على نحو كاف هامش الاختيار الذي تتيحه نُظم الرعاية الطويلة الأجل[57]. وثمة بعض الأدلة على إبداع الأشخاص في المؤسسات دون موافقتهم[58]. ولفهم ما إذا كانت هناك حرية اختيار ذات مغزى، ثمة حاجة إلى معلومات بشأن مدى وجود استحقاقات قانونية للرعاية الطويلة الأجل، ونطاق ما تتيحه من تغطية بالفعل، إن وُجدت. فعلى سبيل المثال، في الحالات التي لا يتاح فيها الدعم المالي العام إلا في سياق الرعاية الطويلة الأجل المقدمة ضمن إطار مؤسسي، قد يؤثر ذلك على الحق في تلقي الرعاية في المنزل. وقد تنشأ قيود أخرى مردُّها ببساطة عدم توافر الخدمات، مثل عدم وجود مقدمي الرعاية في المناطق الريفية، الأمر الذي يمنع المسنين بحكم الواقع من ممارسة حريتهم في الاختيار عندما يتعلق الأمر بنوع خدمات الرعاية.

75- ولا يُراعى الدور الهام لمقدمي الرعاية غير الرسميين بصورة فعالة في الدراسات الاستقصائية الراهنة. ويُشار أيضاً إلى أن المؤشرات لا تقيس مستوى ما يُقدم من دعم - إن وُجد - إلى مقدمي الرعاية غير الرسميين، مثل التعويض المالي، أو الإراحة، أو مراكمة حقوق الحماية الاجتماعية. وينبغي زيادة تطوير هذه الجوانب.

---

(52) A/HRC/33/44، الفقرة 61.

(53) HelpAge International, "How data systems leave older people behind".

(54) Economic Commission for Europe, *Recommendations on Ageing-related Statistics*, prepared by the Task Force on Ageing-related Statistics.

(55) European Network of National Human Rights Institutions, *We Have the Same Rights: The Human Rights of Older Persons in Long-term Care in Europe*, available at http://ennhri.org/IMG/pdf/ennhri_hr_op_web.pdf; and see www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/29584865.

(56) Magdi Birtha et al., *From Disability Rights towards a Rights-Based Approach to Long-term Care in Europe: Building an Index of Rights-Based Policies for Older People* (Vienna, European Centre for Social Welfare Policy and Research, 2019).

(57) المرجع نفسه.

(58) European Network of National Human Rights Institutions, *We Have the Same Rights: The Human Rights of Older Persons in Long-term Care in Europe*; and see www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/29584865 and https://ageing-equal.org/human-rights-watch-guest-post/.

76- وفيما يتعلق بالجوانب الصحية، تنطوي الدراسات الاستقصائية التي تُستعمل فيها أعمار فاصلة على نقص في المعلومات والتحليلات المتعلقة بحالة كبار السن، بما يشمل المخاطر الصحية وغيرها من العوائق التي تحول دون تمتعهم بحقهم في الصحة. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى إنفاق تمييزي في مجال الصحة. وسيلزم في هذا الصدد تضمين الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية فرعاً مستقلاً مخصصاً لكبار السن.

77- ومن المواضيع الأخرى التي تلقى اهتماماً محدوداً الرعايةُ المـُلطِّفة. ولا يوجد تعريف عالمي موحد للرعاية المـُلطِّفة، وليس واضحاً ما إذا كانت الإحصاءات ذات الصلة في هذا المجال تُجمع بانتظام[59]. ويلزم زيادة إثبات التأثير السلبي لأمراض الصحة العقلية، مثل الاكتئاب، في تزايد معدلات الانتحار بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 75 سنة فما فوق[60].

78- ومن المجالات الأخرى التي تثير القلق عدم وجود بيانات عن تأثير الأدوية على كبار السن، نظراً إلى أن هذه الفئة كثيراً ما تُستبعد من البحوث والدراسات السريرية[61]، مما قد يؤدي إلى عدم ملاءمة ما يقدم للمسنين من أدوية ووصفات طبية، وهو ما يشكل أحد عوامل الخطر الرئيسية في حالة المرضى المسنين[62]. وتشكل عملية جمع البيانات بصورة منهجية أمراً أساسياً بالنظر إلى اختلاف الأنماط المرضية لدى كبار السن مقارنة بالبالغين الأصغر سناً، واختلاف استجابتهم للعلاج والتداوي، والطابع المعقد لاحتياجاتهم الاجتماعية المرتبطة بحالاتهم الطبية المزمنة.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

79- توجد، في الوقت الراهن، ثغرة جسيمة في البيانات التي تتيح الإحاطة بالواقع المعيشي لكبار السن، بما في ذلك على صعيد التمتع بحقوق الإنسان. وهذا الافتقار إلى بيانات ومعلومات هامة بشأن كبار السن هو في حد ذاته دليل مقلق على الإقصاء وهو أمر يجعل من شبه المستحيل عملياً اتخاذ سياسات وإجراءات معيارية هادفة. ويتطلب التغلب على هذه العقبات التي تحول دون إعمال حقوق كبار السن تحولاً مفاهيمياً أساسياً في الأساليب والعمليات على نحو يأخذ في الاعتبار تشابك الواقع الرقمي والواقع التناظري، أو ما يصطلح عليه بالمعيش الرقمي.

80- وتشكّل البيانات عنصراً هاماً في إعمال حقوق الإنسان. وهي ضرورية لتقديم أدلة على نطاق الإشكالات التي يواجهها كبار السن والاحتياجات السياساتية والتشريعية. ويكتسي جمع البيانات أهمية بالغة في إبراز الموضوع وبناء قاعدة أدلة بشأن العقبات التي تعترض تمتع كبار السن بحقوق الإنسان والاستجابات الممكنة، ولإزالة القوالب النمطية التي تغذي ما يتعرض له كبار السن من تمييز بسبب أعمارهم ومن وصم وحيف، ومساعدة واضعي السياسات والمدافعين عن الحقوق في صياغة تدابير تصب في مكافحة التمييز، والإدماج الاجتماعي – الاقتصادي، والوصول إلى الخدمات الصحية والرعاية.

(59) Economic Commission for Europe, *Recommendations on Ageing-related Statistics*, prepared by the Task Force on Ageing-related Statistics.

(60) A/67/188، الفقرة 33.

(61) انظر: www.age-platform.eu/sites/default/files/AGE_letter_to_world_data_forum_Jan2016.pdf.

(62) A/HRC/30/43/Add.2، الفقرة 78.

81- وثمة حاجة إلى وضع قواعد تحكم عملية جمع البيانات وتحدد متطلباتها الإبلاغية من أجل تحسين البيئة العامة للبيانات وإتاحة حافز هام للمكاتب الإحصائية يشجّعها على جمع المزيد من البيانات بشأن كبار السن.

82- ويُمثِّل فهمُ طبيعة العقبات المطروحة خطوة أساسية لتحديد التدابير اللازمة لمعالجتها. فمن الأهمية الأساسية بمكان إجراء دراسات مرجعية على الصعيد الوطني بشأن العقبات التي تحول دون تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان – ومن تلك العقبات مثلاً جميع أشكال التمييز على أساس السن، سواء كانت منفردة أو تراكمية؛ والاستبعاد؛ والفقر؛ وجميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والإهمال. وينبغي تكييف مجموعات البيانات وتوسيعها، في ضوء مجموعات مشتركة من التعاريف والمفاهيم والمعايير، باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، من أجل إتاحة إمكانية المقارنة والرصد.

83- وينبغي أن تكون البيانات المستخدمة في التقييمات مصنفة بحسب العمر والمتغيرات الاجتماعية–الديمغرافية الهامة الأخرى وأن تبيّن جوانب حياتية محددة. ويتعين أن تعكس المجموعات العمرية الطبيعة غير المتجانسة لكبار السن لإتاحة التمييز بين كبار السن والطاعنين في السن، وكلاهما لديه احتياجات وقدرات مختلفة. ويتعين أن تكون هذه المجموعات دقيقة بما يكفي لكي يتسنى مراعاة *نسبية مفهوم العمر*، حسب السياق، علماً أن العمر هو فكرة اجتماعية، وأن مقاييس العافية في سن الشيخوخة المعمول بها في مجتمعات مترفة قد لا تنطبق على الأشخاص الذين عانوا من ظروف الحرب والنزاعات والكوارث الطبيعية.

84- وثمة حاجة إلى أطر مفاهيمية تتضمن نهجاً مواكباً للحياة قادراً على توفير بيانات أكثر شمولاً وقابلية للمقارنة ودقة بشأن كبار السن. ومن شأن ذلك أيضاً أن يتيح تتبع التمييز المنهجي والمؤسسي. وسيكون من الضروري في هذا الصدد وضع إطار أو مؤشر عالمي للرصد قائم على الحقوق بشأن تمتع كبار السن بحقوقهم، استناداً إلى مؤشرات الهياكل والإجراءات والنتائج.

85- ومن المتطلبات الحاسمة المرتبطة بحقوق الإنسان إشراكُ كبار السن في جميع مراحل جمع البيانات وتحليلها واستخدامها والإبلاغ عنها، بما في ذلك في إعداد الدراسات الاستقصائية. وهناك أدلة متزايدة على الكيفية التي يمكن بها للبيانات المستقاة من المواطنين أن تساعد في الكشف عن حالة الفئات المهمشة، وسد الثغرات في البيانات، ودفع عجلة تغيير السياسات. ومن شأن ذلك أن يسهم أيضاً في تغيير الافتراضات والمواقف المجتمعية بشأن الشيخوخة وكبار السن، وهو أمر لا بد منه نظراً لأهمية تلك العوامل في حصر فئة كبار السن بصورة محددة للأغراض الإحصائية.

86- ومن المساهمات الهامة تعيين جهات تنسيق على الصعيد الوطني، وهو ما يتيح تنسيق الجهود لتحسين جمع البيانات المتعلقة بالشيخوخة وكبار السن وتحليلها والإبلاغ عنها، بما في ذلك عن طريق تحسين استخدام البيانات الموجودة.

87- ولتحقيق التمثيل الإحصائي وإتاحة التصنيف، يتعين على الدراسات الاستقصائية الراهنة أن تعزز العينات المستقطعة ضمن الفئات الأكبر سناً أو أن تلجأ إلى أساليب بديلة لاستقطاع العينات وجمع البيانات، مثل استقطاع عينات مستهدفة أو استقطاع عينات بالاستناد إلى ردود المجيبين، وربما تحديد حصص خاصة بفئة كبار السن في الدراسات الاستقصائية. وينبغي أن تكون

البيانات الفوقية والبيانات المصاحبة متاحة وموحدة ويمكن الوصول إليها، حسب الاقتضاء، ليتسنى تقاسمها بين مجمعي البيانات وأدوات جمع البيانات[63].

88- **ويلزم إتاحة الإرشاد بشأن ترابط البيانات، بما في ذلك البيانات الرسمية وغير الرسمية، وبشأن إدماج الأساليب التقليدية وغير التقليدية لجمع البيانات. وينطبق هذا بشكل خاص على البيانات المستمدة من التكنولوجيات الجديدة واستخدامها في الذكاء الاصطناعي والقرار الآلي، نظراً إلى المخاطر المحتملة[64].**

89- **ويتعين على المكاتب الإحصائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية أن تعمل معاً على نحو أوثق. ويمكن أن يتراوح التعاون بين التشاور بشأن وضع الدراسات الاستقصائية ووضع جدول الأعمال، واستعراض البيانات القائمة لتحديد الثغرات، والمشاركة في تدريب الإحصائيين لكي يكونوا أكثر وعياً بالتجارب الحياتية لكبار السن. ومن المهم أيضاً تطوير تدريب موجَّه للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق كبار السن، يتناول مختلف جوانب جمع البيانات ومعالجتها، بما يعزز إدراك خلفية البيانات.**

90- **وثمة حاجة إلى وضع إرشادات إحصائية لتحسين جمع البيانات وتحليلها واستخدامها. وفي هذا السياق، تلزم إرشادات محددة بشأن المنهجية تتناول مثلاً تحديد المشاركين في الدراسة الاستقصائية من كبار السن وإجراء المقابلات النوعية والكمية، لا سيما مع كبار السن الذين يعيشون في مؤسسات، والأشخاص المستفيدين من الرعاية، والطاعنين في السن. ومن الضرورة بمكان وضع برامج تدريبية بشأن إجراء المقابلات المراعية لعامل السن، على أن تشمل تلقين أساسيات علم الشيخوخة وطب الشيخوخة، لكفالة اتباع نهج ثقافي مراع للجوانب الجسمانية والنفسانية والاجتماعية حيال موضوع الشيخوخة[65].**

91- **وثمة ضرورة حتمية تفرض أن يتلقى كبار السن معلومات واضحة وكافية عن أغراض الدراسات، بغية ضمان التطبيق الفعلي لمبدأ الموافقة المجدية والحرة والمستنيرة فيما يتعلق بجمع بياناتهم واستخدامها. وينبغي أن تتاح لهم إمكانية تغيير رأيهم أو الانسحاب في أي مرحلة من مراحل عملية جمع البيانات. ويجب أن تستخدم البيانات المجمّعة حصراً للغرض الذي وافق عليه كبار السن، في ظل الاحترام التام لمبدأ تضييق نطاق البيانات المستقاة إلى أدنى حد ممكن ولمعايير حقوق الإنسان. وثمة حاجة إلى حماية مُحكمة للبيانات بالنظر إلى التحديات المتصلة بالخصوصية، والسيادة الفردية على البيانات، وتقرير المصير المعلوماتي، بما في ذلك فيما يتصل بالتحديات الناشئة عن تزايد حجم البيانات التي تُجمع بصورة لاإرادية.**

92- **وإذ يُشار إلى استراتيجية الأمين العام المتعلقة بتسخير البيانات من أجل تمكين كل شخص، أياً كان المكان الذي يوجد فيه، من العمل بتبصر وعلى نحو مؤثر ونزيه، يجدر التذكير**

(63) مفوضية حقوق الإنسان، "اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات: عدم إغفال أي أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

(64) الأمين العام للأمم المتحدة، Policy Brief on the Impact of COVID-19 on Older Persons؛ Data Strategy of the Secretary-General for Action by Everyone, Everywhere, with Insight, Impact and Integrity, 2020–2022؛ مفوضية حقوق الإنسان، "اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات: عدم إغفال أي أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛ مفوضية حقوق الإنسان، *Human Rights Indicators: A Guide to Measurement and Implementation* (HR/PUB/12/5)؛ قرار الجمعية العامة 95/45، "مبادئ توجيهية لتنظيم ملفات البيانات الشخصية المعدة بالحاسبة الإلكترونية".

(65) انظر A/HRC/39/50/Add.1، الفقرة 119.

بأن ثورة البيانات الراهنة تتيح فرصة فريدة للتغلب على الثغرات الحالية في مجال البيانات المتعلقة بكبار السن ولتحرير الطيف الكامل من الفرص التي تنطوي عليها، شريطة أن تستند إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. ومن شأن ذلك أن يولد تحولاً قائماً على حقوق الإنسان تحرك عجلته البيانات صوب مجتمع أكثر شمولاً للجميع وأكثر إنصافاً ومراعاة لعامل السن[66].

(66) استراتيجية للفترة 2020-2022.